التعاون الاقتصادي العربي في المجال البترولي

للدكتور محمد عبد العزيز عجمية
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية

المبحث الأول
حقائق بترولية

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطوراً مذهلاً في مجال تحقيق منافع عديدة للبترول والغاز الطبيعي ومشتقاتهما ؛ فلقد زاد الاعتماد على المنتجات البترولية كمصدر للطاقة إذ ارتفع اسهامها من حوالى ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٥٥٪ في الوقت الحاضر . وصاحب ذلك دون شك زيادة في كل من الإنتاج والتبادل ؛ فزاد الإنتاج العالمي للبترول من ٦٠٠ مليون طن عام ١٩٥١ إلى حوالى ٢٠٠٠ مليون طن عام ١٩٦٨ ، كما صاحب ذلك توسع في التبادل الدولي من حوالى ٢٠٠ مليون طن عام ١٩٥١ إلى أكثر من ١٠٠٠ مليون طن عام ١٩٦٨[1] . يتضح من هذا أن الزيادة في التبادل كانت بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاج ، فعلى حين بلغت معدلات التبادل ٣٣٪ من الإنتاج العالمي في عام ١٩٥١ ارتفعت إلى ٥٠٪ عام ١٩٦٨ . ومن هنا أضحى البترول أهم السلع في مجال التبادل الدولي ، وأصبحت البلاد العربية أهم دول العالم تصديراً للبترول .

وكان التطور في إنتاج وتصدير البترول العربي أكثر وضوحاً ؛ فعلى حين لم يتجاوز إنتاجه ١٢٠ مليون برميل عام ١٩٤٦ زاد ليبلغ ٣٦٠٠

(١) انظر للمؤلف المقال بعنوان « اتجاهات رئيسية في اقتصاديات البترول العربي » ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد الثاني ، فبراير (شباط) ١٩٧١ ، ص ٢٦٢ .

مليوناً عام ١٩٦٧ وحوالى خمسة آلاف مليون برميل فى الوقت الحاضر[١] أى أنه زاد إلى أربعين ضعفا خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة.

ومما يزيد من أهمية البترول العربى على الصعيد الدولى أن تلك الزيادة المذهلة تحققت فى وقت أصيبت فيه معدلات زيادة الإنتاج فى معظم مناطق الإنتاج الرئيسية بتناقص مزمن. ترتب على ذلك أن ارتفع اسهام البترول العربى لمجموع إنتاج البترول العالمى من ٤٪ عام ١٩٤٦ إلى ١١٪ عام ١٩٥٠ ثم إلى ٢١٪ عام ١٩٦٠ ثم إلى ٢٨٪ عام ١٩٦٧ وحوالى ٣٠٪ فى الوقت الحاضر[٢]

كذلك من التطورات التى تحققت فى مجال إنتاج البترول العربى أن عدد الدول المنتجة زاد بصورة مضطردة، فحتى عام ١٩٤٦ كانت دول الإنتاج هى مصر والعراق والبحرين والسعودية والكويت، وفى عام ١٩٤٦ بدأ الإنتاج على نطاق تجارى فى قطر، وفى عام ١٩٥٨ فى الجزائر وفى عام ١٩٦١ فى أبوظبى ثم فى دبى وعمان.

وقد ترتب على تعدد الدول المنتجة نتيجتان هامتان:

أولاهما: لم تعد منطقة الخليج العربى هى منطقة الإنتاج شبه الوحيدة بالعالم العربى، بل أصبح لدول شمال أفريقية أهمية عظمى. وترتب على ذلك أن أصبحت بعض مناطق إنتاج البترول العربى شديدة القرب إلى أقاليم استهلاكه الرئيسية مما زاد فى أهميته واستراتيجيته.

ثانيهما: ترتب على تعدد دول الإنتاج واتساع رقعة حقول البترول العربى أن زاد عدد شركات الإنتاج. ولم تعد عمليات البحث والإنتاج بقاصرة على الشركات العالمية الاحتكارية، بل انضم اليها العديد من الشركات المستقلة وشركات متعددة الجنسيات وأخيراً الشركات والمؤسسات الوطنية. وقد ترتب على تعدد الدول المنتجة واتساع

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٣. (٢) المرجع السابق.

رقعة حقول الإنتاج إضعاف سيطرة شركات البترول الكبرى وزيادة قدرة الدول العربية على المساومة والحصول على شروط أحسن .

هذا وعلى حين لم يكن أى من الدول العربية ضمن الدول العشر الأولى فى إنتاج البترول حتى قيام الحرب العالمية الثانية ؛ فان العراق أضحت الدولة التاسعة فى عام ١٩٤٠ ثم أصبحت كل من الكويت والسعوديةوالعراق ضمن الدول العشر الأولى فى عام ١٩٦٠ . ثم قفزت السعودية إلى المركز الرابع والكويت إلى المركز الخامس وليبيا إلى المركز السابع والعراق إلى الثامن والجزائر إلى العاشر فى عام ١٩٦٧ . بمعنى أن خمسا من الدول العشر الأولى فى إنتاج البترول فى عام ١٩٦٧ كانت من الدول العربية .

وإذا انتقلنا إلى الأرقام المتعلقة بالاحتياطى المؤكد من البترول العربى — وهو سبيلنا إلى التعرف على عرض البترول مستقبلا — فاننا نجد الصورة أكثر وضوحاً . فتشير الأرقام المتعلقة باحتياطيات الدول التى تحوى لأكثر من ١٪ من الاحتياطى العالمى أن البلاد العربية حوت عام ١٩٦٧ حوالى ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى وأن ثلاث دول منها وهى السعودية والكويت وليبيا يوجد بها ٤٥٪ من الاحتياطى العالمى فى حين لايزيد سكانها عن اثنى عشر مليوناً[١] .

وبدراسة الأرقام الخاصة بكل من الإنتاج والاحتياطى يتضح تماماً انخفاض معامل الإنتاج للاحتياطى فى البلاد العربية ؛ فعلىحين يبلغ احتياطى الكويت ١٨,٤٪ من مجموع الاحتياطى العالمى لايتجاوز انتاجها ٦,٧٪ من مجموع الإنتاج العالمى ، ويبلغ احتياطى السعودية ١٩,٦٪ فى حين لايتجاو ز انتاجها ٧٪ ، وهكذا فى الدول العربية الأخرى المنتجة للبترول

(١) راجع الجدول المنشور بمقالنا السابق الإشارة اليه ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ٢٦٧ .

وان كانت معاملات الإنتاج للاحتياطى أعلى[١] . ويترتب على ضخامة الاحتياطيات وانخفاض معامل الإنتاج للاحتياطى استمرار البلاد العربية فى إنتاج البترول لفترة طويلة . كذلك فان هذا الوضع يعنى إمكانية زيادة الإنتاج فى المستقبل دون أن يصاحب ذلك زيادة فى نفقات الإنتاج .

وعلى حين تتزايد نسبة مايوجد بالبلاد العربية من احتياطيات بترولية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعانى من العكس ؛ ففى عام ١٩٤٦ كانت أمريكا الشمالية تحوى ٣٣٪ من الاحتياطى العالمى انخفض الرقم فى عام ١٩٥٧ إلى ١٥٪ على حين ارتفع نصيب دول الشرق الأوسط من ٣٧,٦٪ إلى ٦٤,٢٪ على التوالى .

فإذا كان هذا هو حال عرض البترول العربى — حاضراً ومستقبلاً — فان التعرف على حقائق البترول العربى تقضى بالقاء نظرة سريعة على الطلب عليه حالا ومستقبلا .

ومن مراجعة أرقام الطلب على البترول ومنتجاته خلال الحقبة الأخيرة يتضح زيادتها خلالها بمعدل يزيد على الضعف — فكانت الزيادة بمعدل ٢٠٪ سنوياً فى اليابان، ١٢٪ فى غرب أوروبا ، ٥٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية[٢] وتشير التقارير إلى أن الطلب على البترول ومنتجاته سيتضاعف كذلك خلال السبعينات . وحتى إذا أخذنا بالتقديرات المتواضعة والتى تقدر الزيادة السنوية بمعدل ٥٪ فان طلب العالم على البترول سيبلغ عام ١٩٨٠ أكثر من ٦٠ مليون برميل تقريباً مقابل ٣٥ مليوناً عام ١٩٦٩[٣] .

مفاد هذا أن زيادة إنتاج البترول العربى جاءت استجابة لزيادة حقيقية فى الطلب ، كما أن وفرة الاحتياطى البترولى العربى ستمكن العالم العربى من الاستجابة للطلب المتزايد .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) Petroleum Press Service, July 1970

(٣) Ibid., p. 349.

فاذا انتقلنا إلى جانب العائدات البترولية فإننا نجد أن الدول العربية قد حققت زيادة هائلة فيها سواء أكان ذلك مرده زيادة الإنتاج أوزيادة ما تحصل عليه من أتاوات وضرائب عن وحدة الإنتاج ، ويرد القدر الأكبر من الزيادة إلى التوسع فى الإنتاج . أما الزيادة الناجمة عن تحسن الشروط المالية فى عقود البترول فتتمثل أساساً فى ارتفاع نصيب البلاد العربية عن البرميل الواحد من ٦٦,٧ سنتاً عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٨٩ سنتاً عام ١٩٦٨ وإلى أكثر من دولار فى الوقت الحاضر (١) .

ترتب على زيادة الإنتاج وتحسن الشروط المالية فى عقود البترول أن زادت عائدات الدول العربية من ٤٩٢ مليون دولار عام ١٩٥٢ إلى ٣٦٤٠ عام ١٩٦٨ وإلى حوالى خمسة بلايين دولار فى الوقت الحاضر (٢) .

وتمثل صادرات البترول ٩٩٪ من كل صادرات المملكة العربية السعودية، ٧٩٪ من صادرات الكويت ، ٩٨٪ من صادرات ليبيا ، ٩٢٪ من صادرات العراق ، وربما ١٠٠٪ من صادرات امارات الخليج العربى (٣) . والمفروض أن تعود حصيلة صادرات البترول إلى الدول المصدرة . كما يتحقق بالنسبة لمفردات الصادرات الأخرى . إلا أن حقيقة الوضع غير ذلك ؛ فالقدر الأكبر من حصيلة صادرات البترول تأخذ طريقها إلى العالم الخارجى ، وعلى ذلك لاتمثل كل حصيلة صادرات البترول أموالا تستطيع الدول العربية استخدامها فى أوجه الاستيراد أو الانماء المختلفة . ويتبين من دراسة أوجه انفاق حصيلة صادرات زيت البترول فى البلاد العربية أنها تأخذ طريقها إلى الاستعمالات الرئيسية الآتية :

---

(١) انظر صناعة البترول والتخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية للدكتور نقولا سركيس، مؤتمر البترول العربى السابع ، صحيفة ٢

(٢) المرجع السابق ص ٣ .

(٣) مقالنا السابق الإشارة اليه ص ٢٧٢ .

أولا : ما يقابل نفقات الإنتاج والتى تشمل ثمن الآلات والمعدات والمهايا والأجور . ولا ينفق فى الأسواق المحلية إلا قدر ضئيل ذلك لأن الأجور والمهايا التى تدفع للعمال والموظفين الوطنيين وأثمان السلع والخدمات المحلية لاتمثل إلا قدراً ضئيلاً إلى جملة التكاليف.

ثانياً : نصيب الحكومات والحكام من الأرباح والتى تحصل عليه فى صورة أتاوات وضرائب وغيرها . ويستخدم هذا الجزء فى معظمه فى تمويل واردات الدولة من المعدات والأدوات والسلع الإنتاجية والاستهلاكية ، والخدمات الأجنبية المختلفة . وذلك لأن المصدر الرئيسى إن لم يكن الوحيد للنقد الأجنبى هو البترول . وقد تأخذ بعض تلك الأموال طريقها إلى العالم الخارجى — غير العربى — فى صورة ودائع أواستثمارات فى المصارف والأسواق العالمية .

ثالثاً : نصيب الشركات من الأرباح والذى يظل بكامله خارج البلاد العربية ويستخدم فى صورة توزيعات على حملة الأسهم والسندات الأجانب وفى صورة ضرائب للحكومات الأجنبية أو لتمويل عمليات تلك الشركات فى العالم الخارجى . وبذلك يسهم البترول العربى فى إنعاش اقتصاديات الدول الأكثر تقدماً من ناحية ، وفى تنمية إنتاج البترول من مصادر أخرى قد تصبح منافسة للبترول العربى .

ويقدر الدكتور نقولا سركيس قيمة صادرات الدول العربية من البترول خلال الفترة ٦٢-١٩٦٦ بنحو ٢١,٥ مليار دولار ، فى حين أن الدخل الحقيقى لتلك الدول قدر بنحو ٩,٩ مليار أى ٤٦٪ فقط من قيمة الصادرات أما الباقى أى ١١,٦ مليار دولار أو ٥٤٪ من المجموع فقد احتفظت به الشركات فى الخارج[1] .

كذلك يتعين أن نضيف إلى مجموعة الحقائق البترولية أن اتفاقات البترول العربية شهدت فى الآونة الأخيرة تعديلات عديدة بهدف زيادة

---

(١) راجع ، صناعة البترول والتخطيط الاقتصادى ، السابق الإشارة اليها ص ٨ .

نصيب الدول العربيسة من العائدات ، كما عقدت العديد من الدول العربية اتفاقات جديدة حصلت بمقتضاها على شروط أفضل مما حوته الاتفاقات القائمة . وجاءت هذه التعديلات استجابة إلى الوعى العربى والشعور العام الذى يسود الأمة العربية بضرورة الحصول على أكبر دخل ممكن من الثروة البترولية ، وإلى ما تعرضت له صناعة البترول فى إيران من محاولة التأميم ، وإلى دخول شركات جديدة متعددة الجنسيات وعرضها لشروط أحسن للحصول على امتيازات بترولية . وربما كذلك إلى سياسات التعاون والتنسيق بين الدول العربية وبين الدول المصدرة للبترول . ومع ذلك تعرضت الاتفاقات القديمة بعد تعديلها والاتفاقات الحديثة لنقد مرير وعدم رضا . ويرجع ذلك أساساً إلى ضخامة الأرباح التى مازالت تحققها الشركات العاملة فى الوطن العربى ؛ فلقد قدر دخل شركات البترول الأجنبية فى مختلف الدول العربية بحوالى ٢,٧ مليار دولار عام ١٩٦٦ وذلك بعد استنزال العائدات المدفوعة للدول المضيفة[١] .

وإذا استبعدنا من هذا الرقم جملة تكاليف الإنتاج والتى قدرت بستمائة مليون دولار لأضحى المتبقى ٢,١ مليار دولار والذى يمثل الأرباح الصافية للشركات . فإذا علمنا أن جملة الاستثمارات فى نفس العام كانت ثلاثة مليارات من الدولارات لأصبح معنى ذلك أن العائد على الأموال المستثمرة فى صناعة البترول بلغ ٧٠٪[٢] . ولاشك أن هذا معدل مرتفع لايتحقق فى صناعة أخرى . بل أظهرت دراسات تمت بطلب من الأوبك — منظمة البلدان المصدرة للبترول — أن الأرباح التى حققتها شركات البترول خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ بلغت نسبتها إلى رأس المال الموظف فى عمليات الإنتاج ١١٤٪ فى قطر ، ٦٢٪ فى العراق ، ٦١٪ فى السعودية فى حين أنها كانت ٢٠٪ فى فنزويلا ، ٧,٢٪ فى الولايات المتحدة[٣] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩ .
(٢) راجع للمؤلف ، الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٠ ، ص٤٤٩ .
(٣) المرجع السابق .

المبحث الثانى
حتمية التعاون الاقتصادى

وعلى الرغم من تزايد ناتج البترول العربى وتزايد صادراته وما ترتب على ذلك من زيادة ما تحصل عليه البلاد العربية من أتاوات وضرائب على حد ما سبق ورأينا ، فإننا نؤمن تماماً بامكانية زيادة تلك العائدات . كما أننا نؤمن بأنه عن طريق التعاون وتنسيق السياسات البترولية العربية تستطيع الدول العربية أن تحقق اندماجاً بين بترولها وقطاعات اقتصادها الأخرى بالإضافة إلى ما تجنيه من زيادة كبيرة فى العائدات .

وتتمثل فى الوطن العربى عدة عوامل تجعل موضوع التعاون وتنسيق السياسات البترولية أمراً حتمياً وطبيعيا ولعل أهم تلك العوامل هى :

أولها : التكامل الجغرافى :

على حين ينتج معظم بترول البلاد العربية من منطقة الخليج العربى ومن منطقة شمال العراق فإن سوقه الرئيسية تتمثل فى الدول الأوروبية غرباً ووسطاً وجنوباً . يترتب على هذا أن قدراً هاماً من البترول العربى يتجه إلى سوقه الرئيسية عن طريق قنـــاة السويس وعن طريق خطوط الأنابيب التى تقع مصابها على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط فى سوريا ولبنان . ويمثل هذان الطريقان أرخص وسائل نقل البترول إلى أسواقه الرئيسية . ولقد أمنت قناة السويس نقل مائة وستين مليون طن عام ١٩٦٦ ، كما تؤمن خطوط الأنابيب نقل ستين مليوناً أخرى فى العام[1]

---

(١) كانت الأرقام لعام ١٩٦٥ على الوجه التالى : ٥٦ مليون طن عن طريق خطوط التابلاين وخطوط الأنابيب العراقية ، ١٤٣,٦ مليون طن عن طريق قناة السويس . راجع : التعاون العربى فى مجال البترول للدكتور حلمى مراد ، البترول العربى والتنمية ، الأهرام الاقتصادى ، عام ١٩٧٠ ، ص ١٧ . وكذلك راجع مجلة البترول والغاز العربى العدد الرابع ، يناير (كانون الثانى) ١٩٧١ ، ص ١٨ ، ١٩ .

ويوجد مشروع لإنشاء خط أنابيب من السويس إلى الاسكندرية بطاقة تبلغ ستين مليون طناً سنوياً وبحد أقصى يبلغ سبعين مليون طناً عند التشغيل الكامل ، وقد بدأ العمل على تنفيذه يأخذ مظهر الجدية[1] .

وعلى ذلك يبلغ ما يمكن نقله عبر القناة — عند تشغيلها ودون توسعتها طبقاً لخطط وضع لذلك — وعن طريق خطوط الأنابيب الحالية ، ٢٢٠ مليون طناً ، فإذا أضفنا إلى ذلك طاقة خط أنابيب السويس - الاسكندرية فإن الرقم سيرتفع إلى ٢٨٠ مليون طناً . ولا يمثل هذا الرقم إلا قدراً من إنتاج العالم العربى والذى بلغ فى عامه الأخير ٦٦٠ مليون طناً .

ما بالنا وقدر من البترول المار بقناة السويس ليس بترولا عربيا ، وما بالنا وإن إنتاج العالم العربى فى زيادة مضطردة ومن المتوقع أن يتضاعف خلال حقبة السبعينات .

وهكذا يتضح أن قدراً هاماً من البترول العربى تعتمد فيه دول الإنتاج على دول عربية أخرى فى سبيل حصولها على أقصى منفعة مكانية ممكنة . ومن ناحية دول المرور — وهى جمهورية مصر العربية وسوريا ولبنان والأردن — فإن البترول المار يعود عليها بايرادات تتمثل فى رسوم مرور وضرائب ، كما أنه يضمن لبعضها الحصول على حاجتها منه وأن تقيم معامل تكرير له — كل هذا يعود عليها بزيادة ملموسة فى دخلها القومى . ولعل هذا يدعونا إلى التأكيد على أهمية مشروع مشترك لإقامة خطوط ضخمة لنقل كل البترول والغاز الطبيعى من مصادر إنتاجها إلى الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط فى كل من سوريا ولبنان تمشياً مع تزايد إنتاج

---

(١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالاتفاق مع مجموعة من الحكومات والشركات لإنشاء هذا الخط ، وقد أقبلت الهيئات الأجنبية على هذا المشروع مما أدى إلى احتمال انشاء خطين للأنابيب تزيد طاقتهما عن الرقم المذكور . ومن الدول التى أعلنت اسهامها فى إقامة خط الأنابيب فرنسا وبريطانيا وايطاليا واسبانيا والكويت وغيرها ، راجع جريدة الأهرام عددى ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ ، و٢ يناير (كانون الثانى) ١٩٧١ .

الدول العربية وتزايد حاجة الدول الأوروبية إلى كل من البترول والغاز. ولقد سبق ونوقش موضوع إنشاء خط أنابيب ضخمة لنقل البترول من جوانبه الفنية والاقتصادية وعرض فى أكثر من مؤتمر بترولى ، تحمست له الدول العربية المختلفة ولكنه تبخر كما تبخرت قبله العديد من مشروعات التعاون العربى .

ويكفى للتدليل على أهمية انشاء خطوط الأنابيب ذكر الحقيقتين التاليتين :

١ — قدرت الأرباح عن نقل الطن بخطوط الأنابيب (من الخليج العربى إلى شرق المتوسط) بحوالى ١,٣١٢ دولار) على أساس الفارق بين السعر المعلن فى طرابلس لبنان والسعر المعلن فى رأس تنوره بعد خصم تكاليف النقل)[١] .

٢ — كان من الأسباب التى حالت دون رفع الأسعار المعلنة للبترول بمنطقة الخليج العربى زيادة أجور النقل والتى كان مرجعها فى الآونة الأخيرة :

(أ) إغلاق القناة منذ حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

(ب) إغلاق خط التابلين Tapline لبعض الوقت والذى ينقل يومياً نصف مليون برميل .

(جـ) تخفيض إنتاج ليبيا بمعدل ٦٠٠,٠٠٠ برميل يومياً طبقاً لمخطط معين [٢] .

كل هذه العوامل تؤكد لنا حتمية تعاون الدول العربية فى مجالات نقل البترول العربى سواء عن طريق خطوط الأنابيب أوعن طريق قناة السويس عند فتحها ثم توسيعها .

---

(١) راجع : مجلة البترول والغاز العربى ، العدد الرابع ، يناير (كانون الثانى) ١٩٧١ ، صفحات ١٨ — ٢٠ .

(٢) راجع : مجلة البترول والغاز العربى ، العدد الثانى ، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠ ، ص ٤٥ .

ثانيا : التكامل الديمغرافى :

تختلف درجة الكثافة السكانية بين البلاد العربية ، فعلى حين يتصف بعضها بقلة السكان وبالتبعية بندرة عنصر العمل ، يتصف البعض الآخر بكثافة السكان وبالتبعية بوفرة عنصر العمل . ولايتجاوز عدد سكان الدول المنتجة بثلاثين فى المائة من مجموع سكان المنطقة ، بينما يشكل سكان دول المرور سبعين فى المائة من مجموع سكان المشرق العربى . ترتب على هذا الوضع انتقالا فى القوى العاملة والفنية من جمهورية مصر العربية وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين إلى دول الخليج العربى . يوضح هذا شدة حاجة صناعة البترول العربى إلى عنصر العمل المتوفر فى دول المرور . التى هى بدورها فى مسيس الحاجة إلى فرص العمل تلك والتى تحقق دخولا متزايدة لمئات الألوف من العمال . فانتاج ما يربو على ٣٠ مليون طن من البترول والقيام ببعض المراحل الأخرى فى الصناعة البترولية ماكان يتحقق فى امارة أبوظبى التى يبلغ عدد سكانها الأصليين ثلاثين ألف نسمة لولا الأيدى العاملة العربية والتى تعمل فى مجال إنتاج البترول وفى المجالات الحكومية والتجارية المتعددة الأخرى .

ولا شك أن دمج البترول فى الاقتصاد العربى يقضى بزيادة منافع البترول عن طريق قيام الدول العربية بعمليات البحث والاستغلال واستخراج البترول ، وكذلك عن طريق التوسع فى إقامة معامل التكرير وإقامة الصناعات البتروكيمائية المتعددة والمتزايدة . ولايمكن أن يتحقق ذلك دون وفرة العناصر الفنية والأيدى العاملة والتى لاتتوفر فى عدد كبير من دول الإنتاج ولكن يمكن تأمينها من البلاد العربية الأخرى .

ولقد حققت بعض الدول العربية ومنها سوريا والجزائر ومصر نجاحاً فى عمليات الاستكشاف واستخراج البترول ، كما حققت الجزائر نجاحاً فى نقل البترول والغاز وبعض الصناعات المرتبطة بالغاز . وبالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من إضافة إلى الدخل القومى فإنه يعنى دمج البترول

بالاقتصاد القومى وفتح الطريق نحو مزيد من الصناعات التى تحقق معدلا مرتفعاً لقيمها المضافة .

لاشك أن الدول العربية المنتجة للبترول فى حاجة ملحة إلى الخبرات التى مكنت بعض الدول العربية من دمج البترول فى قطاعات الاقتصاد القومى . حينذاك يصبح للبترول أهمية تفوق بمراحل أهميته الاقتصادية الحاضرة ؛ فإقامة مصافى البترول فى دول الإنتاج يضاعف من دخولها البترولية الحاضرة . فإذا قدر ثمن كيلو البترول الخام بسنتين أمريكيين فان كيلو البترول المكرر يقدر بأربعة سنتات أمريكية وإذا حصلنا منه على المشتقات البتروكيمائية فإن هذا الكيلو يصبح ثمنه بين ٢٢ ، ٣٣ سنتاً[١] .

ويتضح من دراسة للأوبك عام ١٩٦٤ عن كيفية توزيع المعدل الموزون لسعر البرميل الواحد من المنتجات البترولية المباعة فى أسواق أوروبا الغربية أن القيمة المضافة لجميع العمليات المتكاملة للصناعة البترولية والنفطية داخل الوطن العربى — عمليات الإنتاج والتصفية والنقل والتخزين والتوزيع — يمكن أن تصل إلى حوالى ٦.٨ أضعاف ما تسلمته الدول العربية من عائدات لقاء تصدير النفط[٢] .

ثالثها : التكامل المالى :

تتسم البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول بوجود فائض كبير فى موازينها التجارية . بل إن كثيراً منها — على الصعيد الحكومى والصعيد الأهلى — يصدر قدراً هاماً من رؤوس الأموال إلى الدول الصناعية والدول الأوروبية . كما أن الاتفاقات الأخيرة والمتعلقة بزيادة العائدات والضرائب

---

(١) راجع : مجلة البترول والغاز العربى ، العدد الخامس ، شباط (فبراير) ١٩٧١ ، ص ٢٩ .

(٢) راجع : « ملاحظات حول الصناعة النفطية فى الوطن العربى وعلاقتها بتمويل التنمية والتعبئة » للدكتور صادق المهدى ، أعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى ، ص ٤٣١ .

إلى ٥٥٪ بدلا من ٥٠٪ من أرباح الشركات وزيادة أسعار البترول بمعدل ٣٥ سنتاً للبرميل والزيادة التدريجية بعد ذلك حتى تبلغ الزيادة ٨٠ سنتاً عام ١٩٧٥ ، سيترتب على كل ذلك زيادة أخرى فى حصيلة الدول العربية المصدرة للبترول من النقد الأجنبى .

على عكس ذلك نجد أن العديد من الدول العربية يعانى من ندرة رؤوس الأموال وعلى الأخص فى النقد الأجنبى فى حين أن لديها فرصاً واسعة للاستثمار فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها .

ويستدل من دراسة اقتصاديات البلاد العربية المنتجة للبترول انها لم تستثمر إلا قدراً ضئيلاً من عائداتها البترولية فى مشاريع إنتاجية . يرجع ذلك فى الأساس إلى هيكل اقتصادياتها التى تتسم بالصغر من ناحية وبأن ظروفها الطبيعية لاتسمح باقامة الزراعة وما يلحق بها من مشروعات، هذا بالإضافة إلى فقرها فى مستلزمات الإنتاج وضآلة سكانها .

وإذا استعرضنا أرقام العائدات فى دولة واحدة لاتضح لنا حقائق مذهلة ؛ فلقد بلغت العائدات المباشرة من البترول فى الكويت ٥,١ مليار دولار خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٦٥ ، وبالرغم من الانفاق الكبير الذى تحقق فى الكويت من مشروعات عمرانية وخدمات اجتماعية وتملك الأهالى للأراضى منح القروض السخية لتعميرها فان الكويت حققت احتياطياً يزيد على المليار دولار . ويستدل من خطة ٦٦-١٩٧١ أن الادخار القومى فى القطاعين العام والخاص سيبلغ ٢,٢ مليار دولار سيوظف منها محلياً ٨٣٢ مليون دولار ويشكل الباقى وقدره ١,٤ مليار مبلغاً لا مجال لاستثماره محلياً [١] . وتقدر إحدى الدراسات التى وضعتها هيئة الأمم أن خمس دول عربية — الكويت ، السعودية ، العراق ، قطر ، البحرين — سيبلغ فائض

---

(١) راجع مقال الدكتور نقولا سركيس « البترول والانماء الاقتصادى فى الدول العربية» مؤتمر البترول العربى السادس . بحث رقم ١٨ (أ — ١) ، ص ١٢ .

رؤوس الأموال لديها خلال ١٩٦٠-١٩٧١ ما لايقل عن ٥,٣ مليار دولار، هذا عدا الفائض فى ليبيا وأبوظبى [1] .

وتجدر الإشارة هنا أن فى مقدور البلاد العربية المصدرة للبترول أن تحقق قدراً أكبر من النقد الأجنبى لوأنها اتبعت سبيل الجزائر من ناحية مطالبة شركات النفط باعادة نسب معينة إلى الجزائر من قيمة البترول المصدر ٥٠٪ بالنسبة للشركات الفرنسية ، ٧٥٪ بالنسبة لشركة جيتى ، ١٠٠٪ بالنسبة لشركة بترول الجزائر والشركات الأمريكية التى وضعت تحت مراقبة الدولة أثر أحداث يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

ولا شك أن تلك الأموال الضخمة — والتى أوردنا صوراً منها — والتى تودع مصارف العديد من الدول الغربية مقابل فائدة محددة ، يتعين توجيهها إلى العديد من المشروعات الهامة فى الوطن العربى . وهنا تعطى الأولوية للمشروعات التى تحقق عائداً مباشراً للدول المنتجة للنفط ومنها مشروعات إنشاء خطوط الأنابيب ، ومشروعات ناقلات النفط ، والمشروعات البتروكيمائية . ثم بعد ذلك تتجه تلك الأموال إلى مشروعات التنمية الاقتصادية بالدول العربية .. ولا شك أن فكرة انشاء صندوق عربى للتنمية الاقتصادية جديرة بالتنفيذ الفورى ، ولعل فى نجاح صندوق التنمية الكويتى رغم تواضع قروضه مايدعو إلى دفع تلك الفكرة إلى حيز الواقع والتطبيق .

رابعها : تكامل السوق العربية :

رأينا حالا أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط العربى تتصف بقلة سكانها وصغر بنيان اقتصادياتها وندرة مستلزمات الإنتاج فيها وذلك على عكس وضع العديد من الدول العربية الأخرى التى تتسم بكثرة سكانها ووفرة فرص الاستثمار فى مجالات الصناعة والزراعة وغيرها . يترتب على هذه الحقائق أن تتسم أسواق الدول المصدرة للبترول بالضيق ، على حين تتسم

(١) المرجع السابق .

أسواق الدول الأخرى بالسعة ، بمعنى أنه يتعذر على الدول المصدرة للبترول توظيف أموالها فى المشروعات البترولية — من مصاف ومصانع أسمدة وإطارات وبلاستيك وخيوط صناعية وغيرها من الصناعات البتروكيمائية — إلا عن طريق ضمانها لتسويق انتاجها . فاذا أضفنا إلى هذا أن الحجم فى مصافى البترول أصبح يتجه إلى الكبر ، بمعنى أن مصفاة البترول التى طاقتها أقل من مليون طن أضحت فى الوقت الحاضر غير اقتصادية ، وأن الدول الأوروبية تعتبر المصفاة التى طاقتها أربعة ملايين طن والتى تنتج جميع المشتقات بمثابة مثالية الحجم ويتحقق فيها أقصى عائد على الاستثمار لأدركنا أهمية اتساع السوق[1] . أما الصناعات البتروكيمائية فانه بالإضافة إلى أهمية اقتصاديات الحجم فيها فانها تتصف بالتقدم التكنولوجى السريع ، ولذلك نجد أن نسبة الأموال المخصصة للأبحاث مرتفعة وتبلغ ٥ أو ٦٪ من أرباحها . ونتيجة لذلك فان سوق المنتجات البتروكيمائية يتسم بالتجديد والتغير المستمر ، يتجه إلى أسواقها بصفة منتظمة منتجات جديدة تتمتع بمميزات فنية واقتصادية تفوق ما تتمتع به المنتجات المعروضة . يترتب على ذلك أن الشركات البتروكيمائية تسعى نحو استهلاك أصولها فى مدة لاتزيد على الخمسة أعوام .

وعلى ضوء هذه الحقائق والخصائص والاعتبارات يصبح للسوق العربية أهمية حيوية لإقامة الصناعات البترولية والبتروكيمائية ، ذلك لأن الأسواق الأجنبية إما أن نجدها مستكفية لتفوق انتاجها أو لاعتمادها على مصادر متفوقة فى هذا المضمار .

ولا سبيل إلى التقدم الصناعى البترولى فى الوطن العربى إلا عن طريق التعاون وتنسيق السياسات بغية الإفادة من مستلزمات الإنتاج الرخيصة والوفيرة فى إقامة وحدات إنتاجية كبيرة تحقق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة .

---

(١) راجع : مجلة البترول والغاز العربى ، العدد الخامس ، شباط (فبراير) ١٩٧١ ، ص ٣٠ .

المبحث الثالث
مجالات التعاون

اتضح لنا من معالجة موضوع البترول العربى من ناحية اقتصادية صرفة أن البلاد العربية ذات اقتصاد متكامل يجعلها فى حاجة ملحة إلى التعاون وتنسيق سياساتها البترولية . هذا التعاون وتنسيق السياسات يتعين أن يتجه إلى المجالات التالية :

أولا — تنسيق سياسات الدول العربية فى مواجهة الشركات البترولية :

لعلنا ندرك أن شركات البترول العالمية الكبرى تستأثر بنصيب الأسد من الامتيازات البترولية العربية . والعالم كله على علم بمدى التنسيق القائم بين الشركات ، وأنها تسلك سبيل الإنتاج الجماعى لاستغلال البترول العربى ، وانها نجحت حتى الوقت الحاضر فى الابقاء على البلاد العربية مصدرة للنفط الخام فقط . تمتلك الشركات الكبرى — والتى كثيراً ما اتخذت لنفسها أسماء أخرى كما فى حالة أرامكو وشركة بترول العراق وشركة بترول الكويت .. الخ — أكثر من ٧٥٪ من إنتاج البترول فى العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكتلة الشرقية ، وأكثر من ٦٢٪ من طاقة التكرير فى نفس المنطقة ، وتسوق نحو ٦٠٪ من المنتجات البترولية فى العالم وتملك أكثر من ٥٠٪ من أسطول الناقلات — عدا ما تسيطر عليه عن طريق التعاقد طويل المدى . وتحقق الشركات الاحتكارية أرباحاً بالغة — سبق ورأيناصوراً منها — لاتعيد توظيفها فى البلاد العربية ولكن تستثمر قدراً كبيراً منها فى البحث عن البترول فى مناطق أخرى ، بمعنى أن الأرباح الناجمة عن استغلال الثروات العربية تسهم نحو مزيد من الإنتاج البترولى على مناطق أخرى .

لذا يتعين على الدول العربية أن تنسق من سياستها البترولية ، وتتفق فيما بينها على برنامج موحد تواجه به الاحتكارات البترولية ويعضد من قدرتها على المساومة ، أما إذا انفردت كل دولة بسياستها فانها ستكون فى المركز

الأضعف. وحسبنا الإشارة إلى فشل محاولة ايران لتأميم بترولها فى أوائل الخمسينات ، إذ تمكنت الشركات الاحتكارية من تعويض النقص الذى ترتب على وقف ضخ البترول الإيرانى عن طريق زيادة الإنتاج فى مناطق أخرى .

وعلى عكس هذا تماماً نشير إلى نجاح التعاون بين الدول المصدرة للبترول عن طريق الأوبك فى الحصول على زيادة فى أسعار البترول وزيادة فى نصيبها من الأرباح . فالفشل فى الحالة الأولى مرده التفكك ، والنجاح فى الحالة الثانية مرده التعاون .

ولقد كان انعدام التعاون بين البلدان المنتجة للنفط من أهم أسباب التباين الملموس ما بين بنود الامتيازات النفطية ونصوص القوانين البترولية الحديثة (حالتى ايران وليبيا) . وكان النمط التقليدى لاتفاقات الامتياز يمنح صاحب الامتياز سلطات تتجاوز حدود المألوف . تحل صاحب الامتياز محل السلطات الحكومية فى العديد من الأمور ؛ فكان يتمتع صاحب الامتياز بسلطة تحديد السعر المعلن للبترول المنتج ، كما كان يتمتع بتحديد معدل الإنتاج وغيرها من الاختصاصات التى تمارسها عادة الدول أو إحدى مؤسساتها . لذا يتعين وضع صيغ نموذجية للعقود والقوانين والأنظمة البترولية تضمن بها الدول المنتجة أقصى فائدة ممكنة وتعمل فى نفس الوقت على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والدراية والخبرة الفنية .

ونشير فى عجالة إلى أمثلة صارخة فى الامتيازات البترولية العربية والتى يتعين تداركها واستبعادها .

١ — مدد اتفاقات الامتياز :

كانت مدد الامتياز فى اتفاقات النفط التقليدية طويلة بلغت خمسة وسبعين عاماً فى امتيازات شركة نفط قطر وشركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة وفى الاتفاق الأصلى لشركة نفط الكويت

على حين نجدها تنخفض إلى خمسة وعشرين عاماً فى الاتفاقات الحديثة (الاتفاق بين بان أمريكان وشركة النفط الوطنية الايرانية) .

٢ — مناطق الامتياز :

كانت مناطق الامتياز فى اتفاقات النفط التقليدية شاسعة ، فالعراق منح أراضيه بكاملها تقريباً لثلاث شركات يملكها نفس المساهمين ، ومنح قطر جميع أراضيه لشركة واحدة ، ومنحت السعودية كافة أرجاء المملكة من يابس ورصيف قارى لشركة أرامكو. ولقد تغير هذا الوضع فى الوقت الحاضر واتجهت الدول المضيفة إلى تحديد المساحات بتقسيمها أجزاء عديدة وتعيين حد أقصى لما يجوز منحه لشركة واحدة . كذلك كانت اتفاقات الامتياز الأصلية لاتتطلب من الشركة أن تتخلى عن أى جزء من منطقة الامتياز ، وهنا كان للتعاون بين البلدان المصدرة للبترول فاعلية وإيجابية ، إذ أصدر مؤتمر الأوبك السادس عشر فى يونية (حزيران) من عام ١٩٦٨ القرار رقم ٩٠ والذى تضمن بياناً بالسياسة البترولية والذى أحدث تغيرات عديدة فى هيكل عقود البترول القائمة . وكان أحد المبادىء الذى تضمنها هذا البيان يتعلق بموضوع التخلى عن المناطق غير المستغلة من أراضى الامتيازات والذى نص على :[1] .

« يجب الأخذ بمنهاج للتخلى عن المزيد من المناطق المشمولة بالعقود الحالية بفترات قصيرة متوالية . وفى كل الأحوال ينبغى أن تشارك الحكومة فى اختيار الأجزاء التى يجب التخلى عنها حتى فى المجالات التى ورد النص فيها على لزوم ذلك وإنما ترك أمر اختيارها لتقدير صاحب الامتياز وحده » . ولقد ترتب على هذا النص أن أصبح شرط التخلى إحدى السمات المألوفة

---

(١) راجع : بحث الدكتور حسن زكريا وموضوعه ، « التخلى المطرد عن مناطق الامتيازات البترولية فى ظل بيان السياسة البترولية للأوبك الصادر عام ١٩٦٨ » ، مؤتمر البترول العربى السابع ، ص ٩ ، ١٠ .

فى معظم الاتفاقات الجديدة كما أن الحكومات العربية — على ضوئه — طالبت الشركات بالتخلى عن مساحات واسعة شاركت هى فى اختيارها إما بالاتفاق معها أو عن طريق التشريع .

٣ — العائدات والأسعار :

كانت الحكومات العربية قبل عام ١٩٥٠ لاتحصل إلا على مبلغ زهيد عن كل برميل أو طن من البترول (٤ شلنات ذهبية عن كل طن أى ما يوازى ٢٢ سنتاً عن كل برميل) . ثم كان أن اتبعت أسلوب مناصفة الأرباح فزاد نصيبها إلى ٨٠ سنتاً عن كل برميل ، وهنا أصبح للأسعار أهمية قصوى فى تقرير عائدات الدولة من البترول . ولقد حدث أن انخفضت الأسعار البترولية فى عامى (فبراير (شباط)١٩٥٩ ، أغسطس (آب) ١٩٦٠) فانخفضت بالتبعية عائدات الدول العربية إلى حوالى ٧٠سنتاً عن كل برميل، ثم تبع ذلك تخفيضات فيما يطلق عليه بالأسعار المحققة نتيجة لما منحته الشركات من خصومات[١] . وهنا كان التعاون بين الدول المصدرة للبترول مرة أخرى إيجابياً وفعالاً ، فلقد كرست منظمة الأوبك جهودها منذ إنشائها فى سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠ لموضوع الأسعار ، فنجحت أولا فى عدم تخفيض الأسعار المعلنة ، ثم نجحت بعد ذلك فى التحاسب على أساس الأسعار المعلنة وليس على أساس الأسعار المحققة ثم نجحت فى تحقيق ما سمى بتنفيق الربع وما ترتب على ذلك من زيادة فى نصيب الحكومات[٢] . وأخيراً نجحت فى زيادة الأسعار المعلنة فى الوقت الحاضر ومستقبلا فى إطار برنامج زمنى تبلغ فيه الزيادة ٨٠ سنتاً عام ١٩٧٥ عن أسعار عام ١٩٧١ قبل زيادتها الأخيرة .

---

(١) راجع : بحث الشيخ عبد الله الطريقى وموضوعه « تأميم صناعة البترول ضرورة قومية » . ،وتمر البترول العربى الخامس .

(٢) راجع مقالنا بعنوان « اتجاهات رئيسية فى اقتصاديات البترول العربى »السابق الإشارة اليه ، ص ٢٧٩ .

٤ — دمج البترول فى الاقتصاد العربى .

بالرغم من انقضاء فترة طويلة على بدء صناعة إنتاج البترول الخام فى الوطن العربى والذى أدى إلى خلق صناعة أجنبية متقدمة مهمتها الرئيسية تصدير النفط الخام ، إلا أن هذه الصناعة الاستخراجية لم تندمج فى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى . إن هذا الوضع أدى إلى تجسيم ظاهرة الازدواجية فى الاقتصاد العربى ؛ فعلى حين تتسم صناعة البترول بالتقدم فان قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى ظلت مهملة ومتخلفة . ونظراً لما ترتب على البترول من زيادة كبيرة فى الدخول فان الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط لم تجد هناك ضرورة ملحة لتطوير اقتصادها . إن سياسة شركات النفط والتى تتلخص فى القيام بعمليات إنتاج وتصدير النفط الخام من البلاد العربية ثم تصفيته وتصنيعه فى الدول المستهلكة قد حرمت الوطن العربى مما يترتب على تلك العمليات من عوائد ودخول لعناصر الإنتاج ، كما حرم الاقتصاد القومى من النشاط التصنيعى البترولى والأنشطة الأخرى المرتبطة به .

إن دمج البترول فى قطاعات الاقتصاد القومى يقضى بتوسع البلدان العربية فى إقامة الشركات الوطنية التى تتولى نقله وتصفيته وإقامة الصناعات البتروكيمائية . ولقد حققت سوناتراك — وهى شركة النفط الوطنية الجزائرية — نجاحاً كبيراً فى نقل البترول والغاز[1] ، كما ارتادت جمهورية مصر العربية والكويت والسعودية والعراق مجال الصناعات البتروكيمائية بنجاح . كما تقوم الجزائر بتصدير الغاز الطبيعى المسال عن طريق شركاتها الوطنية ، ومع ذلك فان الوطن العربى لايكرر من بتروله إلا ١٣,٦٪ ، بمعنى أن الطاقة التكريرية فى الوطن العربى لاتمثل إلا ٤٪ من الطاقة العالمية[1] . على حين أن الدول الأوروبية — الغير منتجة للبترول — لديها طاقة تكريرية تفوق درجة استيعاب أسواقها بمنتجاتها .

---

(١) راجع بحث السيد محمود حموه كروها بعنوان « دور صناعة البترول والغاز فى إنماء الاقتصاد الجزائرى » ، مؤتمر البترول العربى السابع ، صفحات ٨٨ (أ — ١) .

إن مواجهة تلك المشاكل لن يكتب لها النجاح إلا عن طريق التنسيق بين الدول العربية ، فعليها أن تقيم مشروعات مشتركة للإفادة من البترول من ناحية ولتزويد الأسواق بحاجتها إلى المنتجات البترولية والبتروكيمائية . كما أن عليها أن تدخل تعديلات على عقود الامتياز ينص فيها على التوسع فى إقامة المصافى والمصانع الأخرى المستخدمة للنفط والغاز . وتحول فيها تصدير البترول الخام دون أن يكون مصحوباً بتصدير مشتقات البترول على أساس معادلة معينة(١) .

ونأمل أن تتبنى منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط — والتى ينتمى إلى عضويتها معظم الدول العربية المصدرة للبترول : الكويت ، السعودية ، ليبيا ، الجزائر ، البحرين ، أبوظبى ، قطر ، دبى — هذه الأفكار ولاتركز نشاطها على جانب الأسعار والعائدات .

ثانياً : تنسيق سياسات الدول العربية البترولية مع دول الإنتاج والتصدير الهامة الأخرى :

يتضح من دراسة أسعار البترول أنها اعتراها هبوط فى فبراير (شباط) ١٩٥٩ ثم فى أغسطس ١٩٦٠ (آب) ، إذ انهار السعر المعلن للخام العربى كثافة ٣٤ ، من ٢,١٠ دولار للبرميل إلى ١,٧٦ للبرميل (٢) . وظلت الأسعار المعلنة منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٧٠ دون تغيير وان كان قد اعتراها هبوط مستتر عن طريق منح الشركات خصومات للمشترين اختلفت من وقت لآخر ومن صفقة إلى ثانية(٣) .

---

(١) Oil and Gas Journal, Dec. 22, 1967. Also, World Petroleum Report, 1968, pp. 22 - 25.

(٢) Petroleum Press Service, Jan. 1959, p. 40 ; Sept. 1960, p. 322, Sept. 1967, p. 358.

وكذلك انظر : بحث الأستاذ محمود حسن رشدى « تعاون من أجل السلام والرخاء » ، مؤتمر البترول العربى السابع ، بحث رقم ٧٧ (١ — أ) ، ص ٧ .

(٣) الدكتور صاحب ذهب ، البترول العربى الخام فى السوق العالمية ، راجع المبحث الخامس من الفصل الثالث ، صفحات من ٥٤١ — ٥٤٧ .

حدث هذا فى الوقت الذى استمرت فيه أثمان المنتجات الصناعيةومنها المنتجات البترو كيمائية فى اتجاهها التصاعدى[١] . ولقد بررت شركات البترول هذا الاتجاه بوجود فائض كبير من البترول .

وحقيقة الأمر أن شركات الإنتاج كانت مصلحتها تقضى بوجود فائض يتجه بأثمان الخام إلى أسفل ، وكانت هى المستفيدة؛ذلك لأن الخام المنتج كان يباع إلى نفس الشركات الكبرى التى تسيطر على صناعة التكرير.

ولما كانت شركات البترول — وعلى الأخص الشركات الاحتكارية الكبرى — تسيطر على معظم مصادر الإنتاج فى العالم العربى ، فانها كثيراً ما استخدمت سلاح الإنتاج للتميز بين دول الإنتاج المختلفة والذى يترتب عليه فى حالات عديدة خلق فائض بترولى ، مما يؤدى فى النهاية إلى تخفيض الثمن أوإلى ضرورة منح خصوم .

كذلك فان ارتفاع نفقات شحن البترول — والتى يعود قدر كبير منها إلى الشركات البترولية الكبرى كثيراً ماكان سبباً فى خفض الأسعار المعلنة فى منطقة الخليج العربى عن الأسعار المعلنة فى شرق البحر الأبيض المتوسط.

كل هذا يستدعى قيام التعاون بين دول إنتاج وتصدير البترول فى مجالات الإنتاج والأسعار المعلنة بل والأسعار المحققة .

وهنا كان التعاون بين الدول المصدرة للبترول فعالاً وناجحاً وحال دون تلاعب الشركات . حقاً إن السوق البترولية لم تشهد استقراراً وثباتاً فى أسعا ها إلا منذ قيام الأوبك — منظمة الدول المصدرة للبترول — فى سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٠ . فلم يحدث منذ قيام الأوبك أى انخفاض فى الأسعار المعلنة ، كما أنها نجحت فى عدم اعتماد الدول المصدرة للخصوم التى تمنحها الشركات — والتى كانت تعتبر بمثابة خفض مستتر للأسعار المعلنة وأخيراً نجحت فى زيادة الأسعار المعلنة .

---

(١) راجع مجلة البترول والغاز العربى ، العدد الثالث — كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠ ، صفحات ٣٣ ، ٣٤ .

ولا شك أن الأوبك تعتبر مثالاً حياً لفاعلية التعاون بين الدول المصدرة للبترول أمام الشركات الاحتكارية . وما زلنا نعتقد أن هناك مهاماً عديدة يتعين على الأوبك ارتيادها للحصول على شروط أحسن وبالتبعية على عائد أكبر .

ثالثا : تنسيق سياسات الدول العربية لمقابلة التكتلات الاقتصادية الدولية :

تسعى دول أوروبا الغربية واليابان — وهى مناطق الاستهلاك الأساسية للبترول العربى — للحصول على حاجتها من البترول بأقل ثمن ممكن ، وتقوم بعمليات تصنيع البترول فى مصانعها ؛ لقد كان الوضع فى الماضى يتجه نحو إقامة معامل التكرير فى الدول المنتجة ؛ لذلك أنشئت منذ زمن بعيد معامل التكرير فى إيران والبحرين وعدن والسويس وغيرها . إلا أن الدول الصناعية اتجهت إلى إقامة معامل التكرير داخلها وذلك لاعتبارات استراتيجية ومالية واقتصادية . وعلى ذلك أضحت دول الاستهلاك تحقق لنفسها منافع كبيرة من بترول البلاد العربية والدول المصدرة الأخرى . ولتوضيح ذلك نشير إلى أن الكمية الإجمالية لمبالغ القيمة المضافة التى تحصل عليها دول منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى OECD من إنتاج ونقل وتكرير الزيوت الخام التى تستوردها من بلدان منظمة الأوبك ، تفوق بكثير مبالغ القيمة المضافة التى تحصل عليها الدول الأخيرة من هذه الزيوت ؛ ففى حين أن المبالغ المخصصة للدول الأولى قد بلغت ٧ بليون دولار فى عام ١٩٦١ ، ١٤,٥ بليوناً فى سنة ١٩٦٧ ، نجد أن ما خص دول الأوبك مبلغ ٢ ، ٤,٣ بليوناً على التوالى[1] . نتيجة لذلك فانه يمكن استخلاص أنه فى مقابل كل دولار من القيمة المضافة تسلمته دول الأوبك حصلت دول OECD على ٣,٤ دولاراً فى ١٩٦١ ، ٣,٣٥ دولاراً فى ١٩٦٢[2] .

ولعل هذا يدفع الدول العربية للتعاون للقيام بكل أو ببعض المراحل الإنتاجية فى الصناعات البترولية .

---

(١) راجع بحث الأستاذ فاروق الحسينى « مساهمة الزيت الخام الخاص ببلدان منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) فى الدخل القومى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » مؤتمر البترول العربى السابع ، ص ١٣ .

(٢) المرجع السابق .

خاتمـــة

فى ختام هذه الجولة البترولية أود أن ألخص ما جاء بها دون إشارة لأرقام أو أحداث.

فلقد أوضحنا الأهمية الكبرى للبترول ، كما أوضحنا دورالعالم العربى فى تزويد العالم بحاجاته الكبيرة إلى البترول حالا ومستقبلا . وكذلك أوضحنا استئثار شركات البترول بعوائد ضخمة ونجاحها فى الابقاء على الدول العربية مصدرة للنفط الخام دون مشتقاته . كما بينا أهمية البترول لمعظم الدول العربية سواء فى دول الإنتاج أودول المرور ، وتزايد العائداتكنتيجة لزيادة الإنتاج وتحسين شروط الامتيازات .

ومع ذلك ففى رأينا أن التعاون بين الدول العربية كفيل بأن يعود عليها بأضعاف تلك العائدات وأن يحقق دعماً للبترول فى قطاعات الاقتصاد الأخرى . ووضحنا أن هناك من العوامل ما يجعل التعاون أمراً حتمياً ؛ فارتباط العالم العربى جغرافياً يحقق لبترول الخليج منفعة مكانية فريدة ، واختلاف ظروف العرض النسبى لعناصر الإنتاج فيه تقضى كذلك بضرورة تعاون الأطراف المختلفة حفاظاً على مصالحهم ، والإفادة من السوق العربية تمكن دول البترول وشقيقاتها من تحقيق أقصى قيمة مضافة فى ظل عالم متقدم ومتطور .

وبانتقالنا لمجالات التعاون وجدناها فسيحة رحبة تقضى بضرورة الاتفاق على صيغ موحدة للعقود البترولية ، كما تقضى بضرورة الوقوف صفاً واحداً فى مواجهة الشركات الاحتكارية والتكتلات الاقتصادية وتدعو إلى ضرورة تحقيق التكامل من مرحلة البحث والاستكشاف حتى مرحلة إقامة الصناعات البتروكيمائية .

وإنى على يقين من أن التعاون بين الدول العربية كفيل بزيادة دخولها من البترول إلى أضعاف الأرقام الحالية . كما أنه كفيل بالاسهام بصورة مذهلة فى تنمية اقتصادياتها .